في حديث الرقابة

الرقابة كريهة ومكروهة بالمطلق. هذا ما يُجمع عليه من لا يُجمعون على أمور كثيرة. لكنّ أخطر الرقابات اليوم تلك التي تصدر عن القطاعات المتخلّفة والمتعصّبة في مجتمعاتنا. والتعصّب قد يكون دينيّاً كما قد يكون طائفيّاً أو إثنيّاً، بحسب البلد المعنيّ. ذاك أنّ الرقابات المذكورة تسوقنا اليوم إلى محاكم تفتيش معمّمة. ومن الذي يذكر إسم حاكم أوروبيّ قمعيّ ورقيب بعينه قياساً بتذكّر محاكم التفتيش التي كانت رقابة مجتمعيّة قبل أن تكون سياسيّة!؟. هذا لا يعني، بالطبع، أنّ السلطات السياسيّة عندنا لا تراقب ولا تقمع، أو أنّها عديمة الصلة بالسلطات المجتمعيّة. فالسلطات السياسيّة كلّها، من غير استثناء، تفعل ذلك بهذه النسبة أو تلك، وبهذه الطريقة أو تلك. وكلّها، من غير استثناء أيضاً، ترى في الحريّة خطراً عليها ونقيضاً لها. وكلّها، من غير استثناء، متشبّعة بوعي أبويّ لا يطمئنّ إلى «الأبناء» ولا إلى ألسنتهم وأفعالهم. فوق هذا فهي كلّها، وهذا قد يكون أخطر مساهماتها، تواطأت مع القطاعات المتخلّفة والمتعصّبة في مجتمعاتها، فشاركت في تعزيزها، وزايدت عليها في اللحظات التي تستدعي المزايدة، أو أنّها تنازلت لها عن جزء من السلطة الإيديولوجيّة ومن صنع الوعي العامّ، إن لم يكن عنها كلّها. وهي كلّها، من ثمّ، جبنت أمام تلك القطاعات، إمّا لأنّها شريكتها في مقدّمات تخصّ المقدّس والغيب، أو اكتفاءً منها بسلطة الذراع وتخلّياً عن الطموح إلى بناء سلطة العقل وسلطة الخدمات والتقديمات. هذا كلّه معروف، يقوم عليه من الشواهد والقرائن ما لا يُحصى له عدد. لكنّ ما بات يستدعي التوقّف أمامه، والتحذير اللحاح منه، هو رقابة القطاعات المتخلّفة والمتعصّبة في مجتمعاتنا، والتي تستفيد من انكماش السلطات السياسيّة، لهذا السبب أو ذاك، عن حقول «الاشتغال بالعقل» وعن المساهمة في إنتاج المعاني. والرقابة هذه «تمتاز» بجملة «ميزات» سلبيّة على رميلتها، رقابة الدول وأجهزتها. فهي، أوّلاً، تمارس القتل في ما خصّ الرأي والإبداع، وهو ما لا تفعله الدول التي يقتصر القتل عندها على دائرة المنافسة السياسيّة. فإذا فعلتْ كانت تقدّم هديّة ترتضي بها السلطات المجتمعيّة. وهي، ثانياً، لا تتأثّر بمطلق شيء، لا بظاهر القانون، ولا بموجبات التكيّف والمصلحة السياسيّين، ولا بضغوط الدول الديموقراطيّة الغربيّة، ولا باعتبارات اقتصاديّة ملزمة. وهي، ثالثاً، غالباً ما تستند في «أحكامها» إلى المقدّس، ما يجعل مقاومة تلك الأحكام مساً بالمقدّس نفسه. وهذا ما يغدو أصعب فأصعب في ظلّ تزايد التديّن وكذلك تعاظم الولاءات للهويّات الصغرى (وهي الأخرى لها مقدّساتها الصغرى)، ناهيك عن انحطاط أعمال التأويل على أنواعه واستسهال الفتوى. وغنيّ عن القول إنّ الوعي الذي ينشره هذا «المقدّس» كافٍ لتسميم العقل العامّ عقداً بعد عقد. مثلاً: ذكر الشيخ يوسف القرضاوي مؤخّراً أنّ " كارل ماركس أعاد النظر بموقفه من الدين وكتب مدائح في الإسلام، إلاّ أن أتباعه من العلمانيّين الملاحدة أخفوا هذه الكتابات ". وبالطبع، فكلام الشيخ، عند «الجماهير»، شيخ الكلام. وأخيراً، فأكثر الرقابات المجتمعيّة يضمّ إلى موقف تكفيريّ في الدين موقفاً تخوينيّاً في السياسة، فيجمع أسوأ ما في ثقافتي الأنظمة والمعارضات، والراديكاليّين والمحافظين. وهذا يجعل دائرة العقاب أكبر، بلا قياس، من أيّة دائرة أخرى.

حازم صاغية عن جريدة النهار

الأفق
العدد ٣ ٢٠١٢/٦/١٥
سياسية ثقافية نصف شهرية - تعنى بالثقافة الحرة و الفكر النقدي

الافتتاحية

في المطلوب من المجلس الوطني وغيره...

تزامنَ انتخاب السيد عبد الباسط سيدا رئيساً للمجلس الوطني، مع دعوات وتشكيل هيئة لإعادة هيكلة المجلس. تشير بعض الأسماء الموجودة ضمن الهيئة إلى أنه ثمة إشكاليات كبيرة كانت تكتنف عمله وأداءه، دفعت في النهاية إلى تلك المبادرة لإعادة بنائه وصياغة العلاقات بين هيئاته ومكاتبه من جديد وعلى أسس ديمقراطية غير إقصائية.

ونحن، إذ نرى في انتخاب الأستاذ سيدا خطوة جيدة على طريق تطوير عمل المجلس، خلفاً للدكتور برهان غليون الذي بذل جهوداً كبيرة في العمل لصالح الثورة داخل المجلس وخارجه، فإننا نرى أن الديمقراطية والحوار هما أساس نجاح كل هيئة سياسية تمثل الثورة السورية، مهما كانت درجة تمثيلها لشرائح من الشارع السوري المنتفض، كما نؤكد وجوب الحسم والوقوف ضد كل محاولات استئثار بعض الأطراف في المجلس بالقرار، الذين لم يتخلوا بعد عن فكرة الإقصاء والتفرد في القرار والعمل.

إن وجود كتل في المجلس مثل كتلة ربيع دمشق وإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي والأكراد وممثلي الأقليات في سوريا أمر إيجابي ومطمئن نسبياً، إلى جانب شخصيات وطنية نرى أنها بحاجة إلى استكمال لتكتمل اللوحة السياسية التي يمكن لها ان تقول أنها تمثل شرائح مهمة وكبيرة من الشعب السوري. ويعرف الجميع آليات الانقلاب التي حصلت على حضور بعض الشخصيات الوطنية والسياسية والثقافية في المجلس الوطني الذي أعلن قبل هذا المجلس الحالي، والذي أقصي الكثيرون عنه.

إن نقل أمراض غياب السياسة والتسلط والاستئثار بالقرار إلى داخل أروقة المجالس والهيئات والتنظيمات المعارضة هو خطر جسيم يهدد الطرح الوطني الديمقراطي المواجه للاستبداد، وهذا ما يتعين على الكثيرين في المجلس أو غيره من هيئات الانتباه له. وأخيراً، نأمل أن تجد دعوات إعادة الهيكلة والتشكيل للمجلس الوطني أرضية تقف عليها وتبدأ العمل على أساسها، كما نرى في انتخاب شخصية من إخواننا الأكراد لرئاسة المجلس خطوة مهمة، فأيا تكن انتماءاتنا وقومياتنا وطوائفنا، كلنا في الهم الوطني سواء.

هيئة التحرير

ملحمة

لا شكّ أننا نعيش ملحمة التغيير ، ولا شكّ أن التغيير قد بدأ ونحن الآن نكمل ملحمتنا بكلّ ما تتميز به من انفعالات هي مزيج من الفرح والحزن ، الغضب والهدوء ، القلق والتوتر والخوف والرعب .... لكن العنوان العريض لكلّ انفعالاتنا هو التصميم . إنها ملحمة بكلّ ما فيها من دفقٍ للشر وانسياب للخير .

بكلّ ما فيها من دمارٍ وبناء ، قتلٍ وإحياء ، موتٍ وولادة .

إنها حرب بين(الهو) بكلّ ما يملك من قوى تدميرية تخريبية وذلك لأن وجوده قد هُدّد .وبين (النحن) وإصرارنا على الوجود .

ولا أقصد بالهو النظام السلطوي فقط إنما أيضاً العصبيات التي ولّدت هكذا نظام .

لا شكّ أن العصبيات بكلّ أنواعها (الأسرية ،العائلية ،العشائرية القبلية ،العرقية وصولاً إلى الحزبية والجهوية والعسكرية والسياسية) لا شكّ أنها تولّد إنساناً مسحوقاً وبالتالي مجتمعاً مفكّكاً ووطناً ضائعاً حيث أن الإنسان في وطن العصبيات تابع دوماً لسلطة ما وغالباً لعدة سلطات . فكيف سيكون إنتاج هكذا إنسان ليس سيّد نفسه وإنما تابع لما يُمليه عليه الأسياد ؟ ألن تضيع طاقاته هدراً ؟ وإن فكّر بالتمرّد وإن امتلك القدرة على دفع ثمن هذا التمرّد ، ألن يهدر حينها على الأقل نصف قدراته ؟ في ملحمتنا التي نعيشها الآن نسعى لاستعادة وعينا الضائع وفكرنا الذي كان تحت الرماد وكياننا ودفء عواطفنا الوطنية .باختصار نحن نسعى لاستعادة إنسانيتنا .

ولا شكّ أن المحرك الحقيقي لهذه الملحمة هو النظام وعصبيته السلطوية هو الذي فجّرنا وفجّر ثورتنا ، هو الذي يقدم الوطن لقمة للغرب وللإرهاب . وهو الذي يساعدنا على الاستمرار وبقوة أكبر ، فقد أثبت أنه فنان بارع في إدارة الأزمة بحيث لن تنتهي الأزمة إلا بنهايته .

إنها ملحمة أسطورية بقدر ما كانت حياتنا قبل الثورة نوماً كهفياً أسطورياً .

قدر الشعوب الثورة على الظلم ، وقدر الطغيان حفر قبره بيديه .

ولكن ثورتنا يجب أن تكون شاملة بحيث تكون ثورة على الطغيان وأيضاً على أمه الشرعية (العصبيات بكلّ أنواعها) .

نريد إنسانيتنا ولا وجود للإنسانية بوجود العصبيات والأصوليات ، إسقاط النظام يجب أن يرافقه إسقاط ثقافة العصبيات والأصوليات لكي لا يضطر أولادنا وأحفادنا للقيام بثورة جديدة على وجه آخر للطغيان.

في الديمقراطية عالم آخر للإنسان ولكي نعيشه يجب علينا الثورة على كل ما ترسّب في ذواتنا من سلبيات التخلف والقهر الذي ولدته الانتماءات العصبية بكلّ أنواعها .

فقد كنّا قبل الثورة قد وصلنا إلى حالة من السحق الكياني وبالتالي وطن ضائع الكيان .

أرى أن نسعى بكلّ طاقاتنا لامتلاك المناعة الكافية ضد كلّ أمراضنا الاجتماعية والسياسية والحزبية...إلخ ، وهنا أقصد الجميع ابتداءً بالنخب المثقفة وانتهاءً بالإنسان البسيط .

الشرف الحقيقي هو الشرف الإنساني ، الوطني والمهني وقد استعدنا جزءاً منه ولسوف نكمل.

ابنة حمص العدية

إبراهيم هنانو

ولد إبراهيم هنانو في بلدة "كفر تخاريم" في محافظة إدلب غربي حلب في سوريا. نشأ في أسرة غنية، وأتم الدراسة الابتدائية في كفر تخاريم، ثم انتقل إلى حلب حيث أتم دراسته الثانويةو قام بأخذ أربعة آلاف ليرة ذهبية من والده دون علمه ليدرس بالجامعة السلطانية في الآستانة، فقد كان والده يرفض سفره إلى الآستانة، وعاد إلى أهله بعد أربعة سنين ثم غادر مرة ثانية إلى استانبول لينهي دراسة الحقوق بعد ثلاث سنين أخرى. انتخب عضوا في مجلس إدارة حلب لمدة أربع سنوات، وعين بعدها رئيسا لديوان الولاية لمدة سنتين وذلك عند رشيد طليع والي حلب، والذي شجعه على الثورة في الشمال بالتنسيق مع الملك فيصل. وتم انتخابه ممثلا لمدينة حلب في المؤتمر السوري الأول في دمشق في دورة (١٩١٩ - ١٩٢٠) قام الفرنسيون بعد معركة ميسلون بتقسيم سوريا إلى خمس دول. وضعت صبحي الحديدي رئيساً لدولة حلب، بدلا من هنانو، الذي حاول احتلال دولة حلب بدون فائدة. قامت فرق المجاهدين التابعة له، بإزعاج الفرنسيين محققة نجاحات ضخمة، فذاع صيت هنانو وكثر مريدوه، حتى أن ابنته طلبت خمسة رؤوس لجنود فرنسيين كمهر لها. قام بعدها بنقل منطقة قيادته إلى جبل الأربعين وازداد عدد أتباعه بسرعة بعد انتصاراته على الفرنسيين، فقام هنانو بإعلان دولة حلب وإقامة حكومة مستقلة بإدارته. على إثر ذلك بدأت مفاوضات بينه وبين الفرنسيين ممثلة بكلّ من الكولونيل فوان والجنرال غوبو، واشترط هنانو للبدء بالمفاوضات إيقاف تحرك القوات الفرنسية. حكم على هنانو أربع أحكام غيابية بالإعدام من قبل محكمة الجنايات العسكرية الفرنسية، وفي طريق هروبه إلى القدس قبض عليه الإنجليز في ١٢ أغسطس ١٩٢١م وسلموه إلى الفرنسيين. لكن القاضي الفرنسي أطلق سراح هنانو معتبراً ثورته ثورة سياسية مشروعة، معلنا استقلالية السلطة القضائية الفرنسية عن السلطة العسكرية. كان هنانو أحد أعضاء الكتلة الوطنية، وتولى زعامة الحركة الوطنية في شمال سورية. في عام ١٩٢٨ تم تعينه رئيسا للجنة الدستور في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور السوري. وفي عام ١٩٣٢ وفي مؤتمر الكتلة الوطنية انتخب إبراهيم هنانو زعيما لها. في عام ١٩٣٣ لعب دورا في استقالة حكومة حقي باشا العظم، بسبب نيتها الموافقة على المعاهدة الفرنسية. كان الزعيم يتمتع بكامل صحته. وفي صباح الخميس الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩٣٥م تناول قهوته، ثم قصد إلى كرم زيتون ليشرف على العمال ويتريض قليلاً. ولكنه أحس بشيء من البرد والألم، فعاد إلى غرفته. وما لبث الألم أن اشتد عليه، فأرسل ابنه طارق إلى حلب، ليحضر له سيارة تنقله إلى حلب. وحين تأخر طارق في العودة، أمسك الزعيم ساعة، وصار يعد نبضه. وحين شعر أن عدد نبضاته يتجاوز المائة، ألقى الساعة من يده، وقال لمن حوله: "قولوا لإخوتي الوطن بين أيديهم". توفي في يوم الخميس الموافق ٢١ نوفمبر ١٩٣٥م، وصلي عليه في الجامع الأموي بحلب

انشقاق المثقف

قيل الكثير عن أفول دور المثقف. لكنْ، ماذا ينبغي لهذا المثقف أن يفعل في لحظات حاسمة كهذه؟ بعيداً من التنظير العلیائي المترف، والخطاب اللفظي المتخشب، المضجر والقاتل، للمثقف الحر، المفكر والباحث والكاتب والفنان، أن يقول كلمته، أن يرسلها في البريد الواقعي والافتراضي، أن يكتبها، أن يغنّيها، أن يرسمها، أن يجسّدها على خشبة، وأنت... لا يمشي. هذا ما يفعله يومياً، تحت الحديد والنار، مثقفون سوريون كثر، من أجيال وأعمار واهتمامات ومشاغل واختصاصات مختلفة. فهم يشهرون حرياتهم، وهم يكتبون ما لا يُكتَب، في الجرائد، ويتواصلون عبر وسائط التبادل الاجتماعي، وفي الإذاعات والتلفزيونات، ويؤلفون الأبحاث، ويتنقلون بين المدن، وفي الحواري والأزقة، ليستنهضوا الهمم، ويحفروا عميقاً في معنى الثورة، و" ينشقّوا " عن النسق القطيعي التوتاليتاري، صانعين لانتفاضة شعبهم أفقاً أبعد ما يكون عن الادعاء والبهوَرة الخاوية. هؤلاء يمارسون "مسؤولياتهم" الفردية خصوصاً، ويقترحون "مسؤوليات" مضادة للتنظيمات والمؤسسات الثقافية العسكريتارية السائدة، ويضطلعون بمواطنيتهم السياسية والمجتمعية، ويختبرون عقولهم الفكرية والثقافية، ويقدّحون صوّان آدابهم وفنونهم، ويعلنون تمايزاتهم وفراداتهم، التي تخلق على رغم ظلام البنى الترهيبية السائدة، أكثر من ضوء واحتمال. قبل فترة وجيزة، أعلن كتّاب سوريون تشكيل هيئة أو رابطة "مستقلة". هذا ليس قليلاً في منطق النظام الشمولي. ذلك أن هذا النوع من "الاستقلال الانشقاقي"، يزلزل الأساس الذي يشيّد عليه النظام بنيانه، وينزاح عن السلطات الثقافي الرهيب، الذي لطالما كانت أداة " لغوية " للقمع والترهيب والالغاء والمصادرة في الحياة الثقافية السورية والعربية. اتحاد الكتّاب العرب، الذي كان يتخذ من دمشق مقراً له، مارس طوال عقود، ديكتاتورية ثقافية كانت جزءاً لا يتجزأ من بنيان الديكتاتورية الشمولي الذي طاول كل جوانب الحياة. لقد كان اتحاد الكتّاب العرب بنية مخابراتية رقابية وأمنية، توازي ما يفعله شبّيحة النظام في المجالات كافة. إعادة الاعتبار "الانشقاقية" هذه الى المثقف، هي منطق العقل نفسه. منطق اللغة بالذات. فالعقل واللغة إذا لم يكونا انشقاقيين، لا يكونان. كذا الفن. قبل فترة أيضاً، أعلن تشكيليون سوريون "انشقاقهم". لم يعد قابلاً للاستمرار مفهوم القطيع البنيوي الثقافي، مهما اشتد عصف النظام. الانزياح الاستقلالي هو الضوء الذي ينزفه الآن جسد الانتفاضة الثقافي. والجبل سيكون على جرّار اللغات وأجسادها كلها. هذا هو منطق التاريخ الثوري الثقافي. هذا هو منطق الحاضر. والمستقبل. بل هذا هو منطق الجسد. فبدون "انشقاق"، لن يتمكّن الجسد من أن ينتفض على ذاته، ليعيد خلقها، كما لو أنها تنخلق للتوّ. وقبلها، "خرج "نحوٌ من ألف مثقف مصري، بين باحث ومفكّر وشاعر وروائي وفنان، ليعلنوا أنهم ضدّ الإرهاب الديكتاتوري، العسكري منه، والسياسي، والفكري، والديني. تقولوا، أن "الخوارج "سيصنعون لنا "أمةً "جديدة.

عقل العويط عن جريدة النهار

الإسلاميون والربيع العربي

هنالك نظرة للإسلام كدين وللمسلمين كبشر، جوهرها نظرة استشراقية لشعوب هذه المنطقة، تقول بدونية الإسلام والمؤمنين به وشيطنته كدين عنفي بطبعه وجوهره " لا ننسى طبعا حالات التطرف اليهودي والمسيحي ". تقابل هذه النظرة الخاطئة للدين الإسلامي، والتي ساهم كثير من المثقفين العرب في نشرها، نظرة خلاصية إطلاقية ترى في الإسلام خيراً عميماً ومساراً حتمياً تنتهي على يديه الدول والشعوب والسياسة نهايات رومانسية. لم تكن هاتان النظرتان واضحتين للعيان كما هما اليوم، عبر رحى الثورات العربية الدائرة ضد الاستبداد، فهنالك من يبلغ تخوفه من الإسلام ونبذه للدين عموماً مبلغاً ينحو به إلى مناحي فاشية استئصالية لما اعتبر طويلاً أنه " أفيون الشعوب "، قد تصل به إلى الاصطفاف بجانب الاستبداد، وفي الطرف المقابل نرى هنالك أسطرة للبديل الإسلامي المحتمل ترفعه إلى مصاف البديل الحتمي، لا بل والضروري في أحيان كثيرة.

أيها الإسلاميون:

اما آن لكم أن تفهموا أن جلّ شارعنا السوري والبشر المنتفضين هم من المسلمين كدين، لكنهم ليسوا بالضرورة من الإسلاميين كفكر سياسي..

أما آن لكم أن تفهموا أيضاً ان الإسلام " دين "، لكنه ليس " الدين "، أي ليس الوحيد وصاحب الحقيقة المطلقة والنهائية.

أما آن لكم ان تفهموا أن تعارض الإسلام مع فكرة الدولة المدنية لا يقلل من قيمة هذه الأخيرة بقدر ما يتطلب إسلاماً متنوراً منفتحاً على مفاهيم العصر السياسية والاجتماعية وفكر الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان.

نسألكم أيضاً: هل ستتوقف حوادث التكفير وخنق حرية الرأي والتعبير والاجتهاد من داخل الإسلام أو من خارجه بعد إنجاز السقوط الحتمي والضروري للاستبداد السياسي الحاكم اليوم؟ هل ستتكرر التجارب الأليمة لفرج فودة ونصر حامد أبو زيد ونجيب محفوظ وحيدر حيدر وآخرين؟ لن يمنع الاحتمال الإسلامي المتطرف كاتب هذه السطور وكثيرين من أمثاله من الانخراط في قلب الثورة السورية وفعالياتها، لكنه لن ينجرّ في المقابل إلى السذاجة القائلة بأن الإسلام السياسي منفتح على تجارب الآخرين ويقبل الآخر بكل تلك السهولة. الإسلام دين إنساني وروحاني ومنفتح على الآخر إن استطعنا فهمه بشكل عصري بعيد عن الانغلاق والتعصب والتمسك بتراث السلف، وهو بحاجة إلى عملية إصلاح ديني عميقة في كل العالم العربي والعالم الإسلامي، والديمقراطية قيمة كونية للبشر، بمؤمنيهم وملحديهم وكافة قناعاتهم، وهي التي يفترض أن تنضوي تحتها كل القيم والديانات والأفكار في عالمنا المعاصر اليوم. نضيف، أن كل نزعة معادية للإسلام وداعية إلى استئصاله هي نزعة بعيدة عن الواقع ومرفوضة أخلاقياً لأنها تصادر حق الآخر في اعتناق أي قيمة أو دين أو فكرة.. أما للمتطرفين ودعاة الفكر الجهادي والتكفيري والذين يضعون السلطة نصب أعينهم بعد انتصار الثورة، فلهؤلاء نقول: لستم البديل وإن طال الزمن.

مواطن

في انتظار نوفمبر

عوداً على بدء ، يعود صيف ٢٠١٢ بنازحيه من حمص المنكوبة اليوم ليذكرنا بصيف ٢٠١١ و نازحيه من حماه المنكوبة بالأمس لم يكن وقتها قد مضى على بدء الثورة سوى أشهر قليلة ، كان التفاؤل كبيراً ، و المظاهرات السلمية تملأ شوارع الوطن وساحاته أما ادعاءات النظام بوجود المسلحين فلم تكن تملأ إلا وسائل إعلامه . اليوم ، ومع دخول الثورة شهرها السادس عشر تغير المشهد السوري في كثير من تفاصيله ، ما بقي ثابتاً هو أمران : أولهما استمرار النظام في حله الأمني بوتيرة متصاعدة يوماً بعد يوم وثانيهما : سياسة المهل المتكررة وآخرها المهلة الموكلة لعنان لا لحل الأزمة السورية بل لإدارتها . بطبيعة الحال لن نخوض في التصريحات الملتبسة و المتكررة لقادة العالم عرباً وغرباً حول وجوب رحيل النظام أو محاسبته أو عدم شرعيته ولن نخوض في ضعف حول وقوة مؤسسات الدفاع عن حقوق الإنسان كما لن نخوض في سجال توحد المعارضة أو حدة آرائها بشأن (الداخل أو التدخل) العسكر ناهيك عن سياسة المؤتمرات و العقوبات التجميلية . ما يلوح في الأفق مهلة أخرى قد تكون الأخيرة لكنها ليست معلنة ، فمع الضعف الأردني وأزمة حكومة المالكي في العراق والخوف من تصدير الأزمة إلى لبنان النائي بنفسه (قولاً وليس فعلاً) يتضح أن الجمود في الموقف التركي ناتج عن ترقب ساعة الصفر (الأمريكية الناتوية) و التي رغم الحديث عنها أحياناً و الادعاء بالتجهيز لها يبدو أنها لن تأتي إلا بعد الانتخابات الأمريكية في نوفمبر القادم . حتى ذلك الوقت هل يستطيع الروس بقيادة بوتين العائد إلى الكرملين قيادة حل سياسي (على الطريقة اليمنية أو غيرها) يضمن مصالحهم وينزع عنهم وصمة عار دماء المدنيين الذين قتلوا بسلاحهم ودعمهم . أم أن الانتخابات الأمريكية ستعلن نهاية مهلة المهل وصحوة الضمير الإنساني الغربي عموماً و الأمريكي خصوصاً لتفتح عينيه على المآسي و المجازر التي يعانيها الإنسان السوري أم سيتمكن السوريون من الحسم قبل هذا وذاك لصالح حريتهم وكرامتهم ليسطروا تاريخاً جديداً يتصل بتاريخ الستينات من القرن الماضي بعد انقطاع دام اثنتين وأربعين سنة . خريف ٢٠١٢ سيكون مليئاً بالأحداث و التي سنكون نحن جزءاً منها.
ونحن في انتظار نوفمبر .

ابن حماه

الديمقراطية ليست مجرد حل

يميل حاملو فكر أيديولوجي مغلق إلى اعتبار أن فشل نظام حكم سياسي بعينه ناجم عن أيديولوجيته، ويقصرون بذلك الحكم على بعد واحد مشكوك بأهميته. فغالبا ما يحكم الدول غير الشمولية أمور كثيرة، مثل مصالح الفئات الحاكمة وضرورات الحفاظ على السلطة. وللأيديولوجية أيضا دور لا سيما في الدول الشمولية، ولكن المبالغة في حجم هذا الدور غالبا ما يكون سببها أيضا أيديولوجي. ولذلك يميل بعض المعارضين للنظام الى الاعتقاد أن الحل سوف يكون استبدال أيديولوجية بأخرى لأن تلك "الحاكمة" فشلت، وثبت فشلها. والحقيقة أنه، كما لم يفشل الإسلام في تحدّي التقدم والصراع مع الغرب، بل ما فشل هو الدولة العثمانية في نهاياتها الاستبدادية، كذلك لم تفشل الاشتراكية، بل النظام الاشتراكية الاستبدادية التي شوهت الاشتراكية وحولتها الى أيديولوجية شمولية. وما فشل في مصر هو ليس أيديولوجية النظام (التي لا ادري ما هي بالضبط)، ولا هذا ما فشل في تونس أو سوريا. ولم تفشل العروبة، بل ما فشل هو الاستبداد. وقد فشل أولا وقبل كل شيء في تلبية حاجات الناس في العصر الحديث، وفي إدارة الدولة والاقتصاد والمجتمع... ولم ينجح في إخضاعهم بالقمع إلى ما لا نهاية. ولا شك أن النقد الأيديولوجي مفيد، وكذلك ترجى فائدة من الصراع بين الأيديولوجيات المختلفة، ومن توضيح حدودها ونسبيتها التاريخية، وفشل تحويلها الى أيديولوجية حكم شمولية. النقد الأيديولوجي مفيد. ولكن مشكلة النظم العربية هي الاستبداد، والحل لمسألة الاستبداد هو الديمقراطية، بغض النظر عن أيديولوجية الحاكمين والمعارضين على أهميتها في سياقات أخرى. والديمقراطية ليست "الحل" بل هي الرد التاريخي المرجو على الاستبداد. ولا توجد أيديولوجية هي "الحل". وإذا ادعى حاملوها أنها هي "الحل" (وليس الديمقراطية والاقتصاد الناجع، والسياسة الرشيدة، والتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية وغيرها من السياسات المتضمنة بصيغة شعارات في بعض الايديولوجيات وغير المتضمنة في أخرى) فسوف يكتشفون عاجلا أم آجلا أنهم يخلقون مشكلة جديدة. أما من يسعى الى إقامة استبداد جديد، فسوف يكتشف أن هذا غير ممكن في عصرنا بعد أن ثار الناس على الاستبداد. ليست القضية استبدال ايديولوجية بأخرى بل إحلال الديمقراطية مكان الاستبداد، مع الحفاظ على بنية الدولة وتقويتها كدولة مؤسسات ديمقراطية سوية مع تعزيز المجتمع المدني.

من صفحة د.عزمي بشارة